

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون



الجلسة ١٠٦

المعقودة يوم الاثنين

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

البرنامجية على مشروع القرار فمتوفر الآن باعتباره الوثيقة A/48/992.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.63/Rev.2؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٦٧/٤٨).

السيد مارتيني إيريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد البيانات الواضحة والمحددة جدا التي أدلى بها اليوم ممثلو فريق أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/48/L.63/Rev.2 بتوافق الآراء.

ويسر وفدي كل السرور أن يسجل رسميا امتنان بلدي على التزم الذي حظت به حكومة غواتيمالا بالنسبة للأهمية التي تعلقها على القيام على وجه السرعة بإنشاء بعثة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا والامتنال لأحكام الاتفاق. كما يسرنا أن نعبر ثانية عن الامتنان الذي أعربنا عنه لدور الأمين العام ودور الوسيط في المفاوضات. كذلك نود أن نوجه الشكر لفريق أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا، الذي تبين قيمة مساعدته في النهوض بهذه العملية الهادفة إلى وضع حد للصراع المسلح - وهو السبب في معظم انتهاكات حقوق الإنسان في بلدي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية:
(أ) تقرير الأمين العام (A/48/985)
(ب) مشروع قرار (A/48/L.63/Rev.2)
(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/48/992)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما ذكر هذا الصباح، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار (A/48/L.63/Rev.2) معنون «بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتنال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان» في غواتيمالا. أود أن أبلغ الجمعية بأن إكوادور أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. أما تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

بيان ختامي للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية): أود الآن، بإذنكم، أن أقدم بعض الملاحظات الختامية في هذه الجلسة الختامية للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. هذه الجمعية، التي تتألف من ١٨٤ دولة - تجمع البشرية كلها تقريبا بتنوعها الواسع - أخذت على عاتقها رسميا خلال هذا العام أن تعجل من تقدم الرسالة التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة ألا وهي حفظ السلم والأمن الدوليين؛ والتصدي بفعالية، عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي تؤثر على وجود البشرية على هذا الكوكب.

قد أقبلنا على عملنا بروح بناءة ونظرة استشرافية منذ البداية. ومن دواعي سروري أن أقول إن هذا قد استمر طوال العام. والقرارات والمقررات المتخذة في هذه القاعة بعد مفاوضات صبورة في قاعات الاجتماعات وفي الردهات تدل على أنه لا توجد حدود لما يمكن القيام به، وأن الكثير مما أملت فيه شعوبنا وابتهلت من أجل تحقيقه منذ أمد بعيد أصبح الآن في متناول أيدينا. وقد أدركنا أن الأوضاع التاريخية الحالية تتيح فرصا جديدة لتحقيق توافق الآراء والتقدم. ودورة الجمعية العامة هذه، بعملها انطلاقا من المصلحة المشتركة، بل العالمية، وتجنبها في الوقت ذاته المواجهات التي لا لزوم لها، دلت على ما يمكن أن يحققه روح التعاون.

لست أنا الذي ينبغي أن يحكم عما إذا كنا قد ارتفعنا إلى مستوى الأحداث. لكن من المؤكد أن عينة عشوائية أو حتى جزئية من القرارات والمقررات المتخذة ستبين أننا عملنا بجد واجتهاد من أجل السلم العالمي والتنمية العالمية وتعزيز قدرات الأمم المتحدة على الاضطلاع برسالتها، رسالة السلم والتقدم.

وقد وضعنا نصب أعيننا العبارة الأولى للميثاق "نحن الشعوب". ومناقشاتنا، بلا خلاف، تجاوزت الحدود الوطنية وتناولت بشكل مباشر قضايا الشعوب عندما نظرنا في الآفة العالمية، آفة إساءة استعمال المخدرات، وتعهدها بتقديم دعم جديد لبرنامج العمل العالمي؛ وعندما قمنا باستعراض العمل الإنساني

كذلك نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الأمانة العامة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وجميع الممثلين فردا فردا، خاصة الممثلين في اللجنة الخامسة، الذين بفضل عملهم الدؤوب وتفانيهم أمكن اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والأربعين هذه.

إن اتخاذ هذا القرار خطوة ضرورية لكفالة استعادة حيوية عملية التفاوض لتحقيق السلم الثابت والدائم في غواتيمالا، التي حالقها النجاح حتى الآن، تلك الحيوية التي اتسمت بها في النصف الأول من هذا العام، إذ تم التوصل إلى ستة اتفاقات في غضون ستة أشهر بشأن مسائل حساسة وشائكة جدا، في خضم مواجهة طويلة.

إن شعبي كان ينتظر على أحر من الجمر هذا القرار الذي يشكل بعثا للمصادقية. ومن المنطلق ذاته، إن إنشاء البعثة وعملها الفعال سييسران مرة أخرى للجدول الزمني للمفاوضات أن يمهد السبيل للقضاء على الكابوس، حتى يتسنى لبلدي تكريس جهوده لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، كما ينبغي أن يكون هذا هو حال أعضاء هذا المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤
١٩٩٥: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء السادس)
(A/48/811/Add.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من الجزء السادس من تقريرها (A/48/811/Add.5).

مشروع المقرر كانت اللجنة الخامسة قد اعتمدته دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

في المنطقة، تلك العملية التي نأمل أن تتقدم بإطراد على الرغم من العقبات المتبقية. والآن، في الوقت الحاضر، بلغ موقفنا القائم على المبادئ ذروته وحقق فتحاً جديداً يبشر، إذا استمر، باستعادة السلم والديمقراطية إلى أرض هايتي المضطربة.

والتطورات التي وقعت في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط وهايتي تشجعنا على أن نتطلع بأمل إلى نهاية سلمية لغيرها من الصراعات والحروب المحلية المفجعة التي تستمر في أفغانستان، وفي كثير من دول الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة، وفي شرق أفريقيا ووسطها وغربها. إن كلفة الصراع ليست ثقيلة على ضحاياها المباشرين فحسب ولكن أيضاً على الذين يضطرون إلى دفع ثمن حله. وفي الوقت الذي تكون الموارد فيه نادرة بالنسبة للتنمية، لا يمكننا أن نتحمل التكلفة الباهظة للعمليات الإنسانية وعمليات الإنقاذ الأخرى التي يمكن تجنبها بالدبلوماسية الوقائية والاستثمار الصغير نسبياً المتمثل بوجود للأمم المتحدة.

(تكلم بالاسبانية)

واسمحوا لي بأن أنتقل الآن إلى مجال التنمية. إن الجمعية، استرشاداً بتقرير الأمين العام الأول، بدأت مشاورات جادة لدور الأمم المتحدة في "خطة للتنمية". وإن المشاورات الواسعة النطاق التي جرت في حزيران/يونيه الماضي وفقاً للقرار ١٦٦/٤٨ أكدت من جديد المصلحة المتبادلة فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقد دعت الاجتماعات العالمية، التي شارك فيها ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية، إلى أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر في تعزيز "الخطة".

وقد كان هناك أيضاً شعور بأن التنمية يسعى إليها بقدر كبير خارج المنظمة وأن هناك حاجة إلى عودتها إلى مسارها الأصلي الذي ينص عليه الميثاق. وفي مجرى الأحداث هذا، يجب أن توضع مؤسسات بريتون وودز تحت مظلة الأمم المتحدة بطريقة مباشرة لإجراء تنسيق أكبر في الجهود الانمائية. وقد تدمج وكالات أخرى للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الإزدواجية والتداخل في الأنشطة وللإستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأموال المتاحة. كما رأى البعض تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الإشراف على الاقتصاد العالمي.

هذه المقترحات المختلفة، التي قد تعتبر بعيدة المنال ومثالية من جانب البعض، تبين في رأيي عدم الرضا السائد عن الدور الحالي للأمم المتحدة في الأنشطة الانمائية، بالإضافة إلى نفاذ صبر عام حول

للمنظمة وقدمنا له دعماً الكامل وعندما أمعنا النظر في عالمية حقوق الإنسان واتخذنا قرارات لترجمة إعلان مؤتمر فيينا إلى تدابير عملية، وعلى وجه الخصوص، عن طريق إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ أو عندما أعلننا السنة الدولية للأسرة. وفي كل حالة من هذه الحالات وحالات أخرى كثيرة فإن ممثلي المنظمات غير الحكومية شاطرونا أفكارنا وأيدوا أهدافنا.

وخلال هذه الجمعية أيضاً انتهينا بنجاح من مفاوضاتنا بشأن قانون البحار - الذي يعتبر دونما شك أهم تعهد دولي منذ التوقيع على الميثاق. كذلك بدأنا عمل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وبهذا الأسلوب، وأساليب أخرى عديدة، عبرت الجمعية العامة عن حرص الدول على أن يحكم العالم القانون وليس القوة أو الإرهاب أو توازن الرعب.

وفي سعيها الدائب لإيجاد عالم آمن مستقر، فإن المنظمات الإقليمية التي قدمت الكثير جداً من أجل صنع السلم، بدأت الآن في اللقاء تحت رعاية الأمم المتحدة لتشاطر الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها على «خطة السلم» ولمساعدة المنظمة على الوفاء بأمل البشرية في وضع حد للحرب. والجمعية العامة، إذ تعبر عن روح التعاون التي تجلت بعد انتهاء الحرب الباردة، صادقت على قرار مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ونأمل أن تؤدي خلال عمرنا إلى القضاء على هذه الأسلحة الرهيبة.

واسمحوا لي أن أخص بالذكر ثلاثة أحداث أرى أنها تبرز بوضوح التقدم الكبير الذي أحرز صوب تحقيق السلم والأمن العالميين. لقد اتخذت الجمعية العامة في صمت قرارها الأول بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر برفع العقوبات عن جنوب أفريقيا. وبعد ذلك رحبت الجمعية العامة بابتهاج في جلسة تاريخية بعودة هذا العضو المؤسس إلى أسرتها. إن التقدم الذي أحرزه سكان جنوب أفريقيا في حل نزاعاتهم كان بمثابة اختصار روح الحوار والتشاور على العنصرية. ولا يوجد شك في أن الموقف الحازم الذي اتخذته الجمعية العامة على مدى السنوات، في تطبيق مبادئ الميثاق وإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ساهم في إحداث تغييرات رائعة في ذلك البلد. والقرارات بشأن الشرق الأوسط تعتبر أحداثاً تاريخية ما كان لأحد أن يتوقعها. لقد أعطت الجمعية العامة دعماً سياسياً قوياً لعملية السلم

وواضحة للغاية الى حد أن المرء يمكنه أن يتصور الخطوط العريضة التي ستشكل هيكل مجلس الأمن المستقبلي. وإنني ممتن للغاية لجميع الوفود ونائبي الرئيس النشيطين، سفيراً فنلندا وسنغافورة، لإسهامهما، بالإضافة الى موظفي الأمانة العامة الأكفاء الذين ساعدونا على دفع عملنا خلال هذه الدورة.

من المفهوم تماماً أنه قد يمضي بعض الوقت قبل أن تتحول هذه الآراء الى أسس اتفاق. وستتطلب حقيقة أن جميع المسائل مترابطة تقدماً متزامناً على جميع الجبهات. وفي نفس الوقت، اتخذت عدة خطوات هامة لإقامة رابطة أفضل بين المجلس والجمعية. وهذه المبادرة، على ما أعتقد، تعمل على تطوير علاقة تعاونية أكثر فيما بين الهيئتين وتدخلهما في توازن منسق بموجب الميثاق.

أتناول الآن مسألة أخرى هي مسألة إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة والتمويل. لقد وافقت الجمعية العامة على ميزانية لعام ١٩٩٤-١٩٩٥ تتضمن كثيراً من إعادة الهيكلة التي وجدها الأمين العام لازمة لتمكين الأمانة العامة للأمم المتحدة من مواصلة تجديد نفسها والقيام بدورها بدرجة أكثر فاعلية. بعد ذلك، أنشأت الجمعية العامة مكتبا لخدمات التفتيش الداخلي وعينت أول رئيس له. غير أن هذه الاجراءات لا تعالج المشكلة الأساسية، وهي عدم وفاء الدول، في الوقت المحدد، بالالتزامات المالية المترتبة على كونها أعضاء في المنظمة وموقعة على ميثاقها. إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل بفاعلية ما لم تزود بموارد بشرية ومالية مناسبة لتنفيذ مهامها في السلم والتنمية، وينبغي أن نؤكد هذا مرة أخرى. وبالقدر الذي لم تسدد الالتزامات المقررة في الميزانية، فإن هذا الجزء من عمل الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لا يزال غير كامل. ولهذا نحث جميع الدول على إبداء التزامها بالوفاء بواجباتها إزاء الأمم المتحدة.

بعد اعتبار كل الأمور، كانت دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعون نشيطة بدرجة رائعة. ولم تكن المسائل المعروضة على جدول أعمالها شاملة فحسب ولكن تواتر أعمالها كان شديداً أيضاً. وهذا، في رأيي، يعتبر مؤشراً على رغبة الجمعية في استعادة هيبتها بموجب الميثاق. والآن بعد أن أزيلت قيود الحرب الباردة، يتعين على الجمعية أن تقوم بدورها السليم في الشؤون الدولية.

إن الفريق العامل المعني بإعادة تنشيط الجمعية العامة قد أعد، تحت القيادة الماثرة المشتركة لسفيري

ضمان إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي. لقد فشلت الاستراتيجيات والسياسات الماضية بشكل واضح في تحقيق التحسن وينبغي إعادة النظر فيها على نحو جاد الآن من أجل إحراز التقدم الذي نحن في أمس الحاجة إليه.

(تكلم بالفرنسية)

من الواضح أن من المطلوب بذل جهد دولي متضافر لتحقيق التنمية العالمية المستدامة. إن الإرادة السياسية هي الدينامية الأساسية، وهي التي كنا نلاحظ عدم توفرها حتى الآن. ولهذا يراودنا وطيد الأمل بأن يعمل مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقرر عقده في كوبنهاغن في السنة المقبلة على دعم الوعي والالتزام المطلوبين على نحو عاجل من أجل إحراز التقدم.

لا تشكل المجالات الرئيسية الثلاثة التي سيركز عليها مؤتمر القمة - الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي - شاغلاً للبلدان النامية فحسب، ولكن أيضاً للأمم الصناعية. فالفقر ليس قاصراً على الجنوب. والبطالة، وهي طاعون الاقتصادات الصغيرة والفقيرة، أصبحت مشكلة رئيسية بالنسبة للشمال. وقد تأصلت في كل من الشمال والجنوب مشاكل التشرذم والمرض وجميع أنواع الانحطاط الاجتماعي. وقد آن الأوان لأن نترجم مفاهيم التكافل والتعاون الدولي الى ممارسة لمكافحة هذه الشرور التي تهدد حضارتنا.

(تكلم بالانكليزية)

واسمحوا لي الآن بأن أقول كلمة عن أنشطة الجمعية في الارتقاء بمنظومة الأمم المتحدة للتعامل مع ظروفنا الجديدة. لقد وجدنا طرقاً في هذه السنة من أجل حل عقدة تتعلق بالعلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات العاملة. وهنا، لا أزال ممتناً لزميلي، سفير بنن، على مساعدتي في هذا الجهد. لكن الممارسة الرئيسية للجمعية كانت أن تصبح لجنة جامعة تعنى بدراسة جميع جوانب دور مجلس الأمن، الهيئة التي أناط بها الميثاق مسؤوليات خاصة عن صنع السلم وصون السلم.

وإن مقرر الجمعية باستحداث فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في مسائل التمثيل المنصف، وزيادة العضوية، وجميع المسائل المتصلة بمجلس الأمن كان مبادرة جاءت في وقتها للحفاظ على كفاءة الأمم المتحدة كحارس للسلم العالمي.

لقد تشرفت برئاسة هذه الهيئة الهامة، ويمكنني أن أقول إننا بدأنا بداية طيبة في سعيينا من أجل مجلس أكثر فعالية يكون مفتوحاً وتمثلياً. وإن وجهات النظر المقدمة من جانب الدول الأعضاء كانت صريحة

دعوني أختتم بياني بنفس الروح التي بدأت بها الرئاسة. في هذا المنعطف من تاريخ البشرية، تحتاج الأمم المتحدة إلى تجديد نفسها وإعادة هيكلتها لكي تصبح أكثر استجابة للظروف المتغيرة في عالم اليوم. ولكن لكي يتم ذلك بنجاح يجب علينا، شأننا في ذلك شأن واضعي الميثاق، أن نتحلى بوضوح الرؤيا إزاء العالم الذي نريد بناءه للقرن الحادي والعشرين. وكما يذكرنا سفر الأمثال "إذا لم تكن رؤيا يضمحل الشعب". (الكتاب المقدس، سفر الأمثال ١٨:٢٩) والأمم المتحدة بدورها، ما لم نفكر على وجه العجالة في كيفية تمكينها من أن تصبح بحق، كما تصور في ميثاقها، مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة".

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما جرت العادة، سأدعو الجمعية قبل اختتام الدورة إلى التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل. وما برحت أفكر في هذه الممارسة الحسنة، لأن الصمت في بعض الأحيان يمكن بل ويكون حقا أبلغ وأكثر استنارة من الكلام. وكما أعلن جورج سانتيانا،

«أيها العالم، إنك لم تختار الأفضل! فالحكمة ليست أن تكون حكيما فحسب، وتغض عينيك عن رؤيا سيررتك، إنما الحكمة أن تصدق قلبك».

فلنستخدم دقيقة الصمت هذه إذن في الاستماع إلى قلوبنا، ولنتمسك بثبات برؤيا عالم أفضل، ولنسارع في ترجمتها إلى واقع ملموس.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن اختتام الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥

سري لانكا وأوغندا، تقريراً آخر. ويسرني أن ألاحظ أنه طلب من رئيس الجمعية أن يقترح، عقب المشاورات، السبل والوسائل اللازمة لتسهيل المناقشة المتعمقة من جانب الجمعية للمسائل الواردة في التقارير التي يقدمها مجلس الأمن. ومن المؤكد أن هذه الخطوة ستنتطوي على تناول الجمعية المباشر لقضايا السلم والأمن الدوليين الحيوية، وعلى اعطائها حق إبداء رأيها في تلك القضايا بدرجة أكبر. ولا أرى سبباً وراء عدم تطبيق نفس الشيء على تقارير الهيئات الأخرى. إنني أرى أن الدور المعطى للجمعية بموجب الميثاق دور رئيسي. وإذا أردنا أن ننصف هذا الدور فيجب أن تواصل الجمعية دراسة أساليب عملها وإجراءاتها بجدية لتري ما إذا كانت فعالة وكفؤة في آن معا.

ولهذا فإنني أحث الفريق العامل أن يسرع نظره في هذه المسألة الهامة وأن يتخذ بسرعة تدابير لزيادة التحسين. وآمل شخصياً أن يكون من بين هذه التدابير تدبيراً مصمماً لتوفير الموارد الملائمة لمكتب الرئيس. إن الخبرة تظهر أنه مع تزايد أنشطة الجمعية تزايد أيضاً مسؤوليات الرئاسة.

لقد تشرفت حقاً بالفرصة التي سنحت لي بأن أتولى منصب رئيس الجمعية أثناء هذه السنة المثيرة إلى أبعد الحدود. أما الآن وقد قاربت على ترك المنصب، أود أن أؤكد على امتناني للدعم التام الذي حظيت به في جميع الأوقات من حكومتي، ومن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بل ومن جميع الدول الأعضاء. وإنني مدين بصفة خاصة لنواب الرئيس ورؤساء اللجان الذين أسهموا إسهاماً عظيماً في النتيجة الإيجابية لهذه الدورة.

وباسم الجمعية، أود أن أتقدم بكلمة شكر خاصة إلى الأمين العام وموظفيه المتفانين على تسهيل الاضطلاع بمسؤولياتنا العديدة. وسنظل نقدر تقديراً عميقاً التعاون التام والجاهز الذي قدمه موظفو شؤون الجمعية العامة والمترجمون الشفويين وموظفو خدمات المؤتمرات الآخرين. وأخيراً وليس آخراً على الإطلاق، أود أن أشكر بحرارة بالغة مجموعة الموظفين الصغيرة التابعة لي، التي أدت خدمات جليلة لكفالة العمل السلس في مكتب الرئيس في جميع الأوقات. ومهما ذكرت عن جهودهم فلن أوفيتها حقها من المديح.